كينونة مصر هي كنز المستقبل

مهندس استشاري معماري/ سيف الله سامي أبوالنجا*

نعرف ان كينونة مصر من قديم الأزل إنها دولة نهرية بنهر النيل العظيم .. وآن الاوان أن نظهر كينونتها بكامل كنوزها الجغرافية في الصحراء الشرقية وسيناء والصحراء الغربية والسواحل المصرية العظيمة بكونها دولة بحرية من الطراز الاول بتكوين سواحلها الشرقية والشمالية حوالي ١٥٠٠ كيلو متر تطل علي سواحل البحرين.

الرؤية المستقبلية للتنمية العمرانية تستدعي إنشاء موانئ بحرية وتطويرالموانئ النهرية، ومعهما مجتمعات عمرانية متكاملة علي أساس اقتصادي في مجالات المهن البحرية وتحديثها.

مصر تستطيع تشغيل اكثر من ٢٠ مليون مواطن اضافي إذا تم استغلال موقعنا الذي يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا ومدخل البحر المتوسط خلال استكمال دورتين للتنمية (حوالي ١٠ سنوات) اعتبارا من انتهاء الانشاءات وبدء التشغيل.

المنطقة المحصورة بين فرعي قناة السويس يمكن ان تصبح من اثمن مناطق العالم واستغلالها باحترافية والتركيز علي إنشاء الخدمات البحرية والصناعات التصديرية المتعددة وتجارة الترانزيت والمناطق الحرة وهي نستوعب فرص عمل **٢ مليون مواطن.**

الصحراء الشرقية وسيناء تتميز بالثروات الطبيعية الكبيرة من محاجر وبترول وأحجار كريمة ولابد من استثمارها بالكامل واستغلالهما وهذا يستوعب **خمسة ملايين مواطن** حتي ٢٠٥٠.

الصحراء الغربية تمثل٥٠% من مساحة مصرتملك مقومات مرتفعة في مجال التنمية الزراعية والصناعات المرتبطة واستغلالها سيستوعب **عشرة ملايين مواطن** حتي ٢٠٥٠.

استراتيجية تنمية العمران تتطلب ربط مصر بشبكات المواصلات والاتصالات وتطوير التقسيم الإداري للجمهورية **وشبكات الطرق أفضل مشروع استراتيجي للتنمية في تاريخ مصر، أخشي فقط** من ترك محاور شبكة الطرق بلا تنمية فتظهر العشوائيات وتتراجع مزايا تنمية المحاور المستهدفة، ولذا لابد من **تسكين استعمالات الأراضي بوضوح في المخططات العامة والخرائط القانونية** مع عدم السماح بتعديلها إلا للمجلس الأعلي للتنمية العمرانية وليس المحافظات أو الهيئات أو الافراد.

التقسيم الإداري الجديد للمحافظات عبارة عن محاورعرضية وطولية لم تراع التركيبة السكانية والعادات والتقاليد وهناك رؤية تفصيلية للتقسيم الاداري الانسب يمكن **عرضها في وقت لاحق في ندوة خاصة.**

المجتمعات العمرانية الجديدة خارج الوادي القديم يجب ان تبعد مسافات لكي لا تكون حملا على الوادي القديم، ويجب ان تخرج من تحت سيطرة النظم الحكومية والحكم المحلي! **فنظام الإدارة بكليهما لم يتخلص من امراضه المزمنة ولم يتطور بعد بالقدر الكافي لتحمل هذه المسئولية الجسيمة ونوصى بتطبيق نظم البلديات المتطورة لتحقيق التنمية، فلقد نقلت فرنسا منا نظام البلديات** ونحن **ألغيناه** في الستينيات واستبدلناه **بالمحليات نقلاً** من ألمانيا الشرقية؟؟

نحتاج توفير ١.٧ مليون شقة سنوياً ومشروع المليون وحدة هو اقل من الحد الأدني المقبول لحل أزمة الإسكان.

التشوهات العمرانية سببها عدم إتاحة أراضي البناء للمواطنين مما أدي لظهور العشوائيات والمخالفات.

المبدأ الاساسي هو إتاحة الأراضي المخططة المرفقة بحق الانتفاع أو الايجار التمليكي لتمكين المواطنين من بناء مساكنهم، **وكفي مزايدات الأراضي التي أدت إلي المضاربات وتضخم الأسعار وتوقف دورة التنمية والتعمير والتشييد؟**

ونقترح لتفعيل ما سردناه آنفا ومراقبة أداء عناصره المتعددة ومتابعة تنفيذه إعادة تشكيل المجلس الاعلى للتنمية العمرانية (الثلث بحكم مناصبهم، الثلث مخططون ومعماريون، الثلث مفكرون اصحاب رؤى)

وأخيرا إنشاء مجلس الاعتماد والجودة للتعليم المعماري ضرورة، من خلاله يتم توفيق الاوضاع مع **اليونسكو والاتحاد الدولي للمعماريين** لتنقل مصر للمكانة العالمية التي تستحقها محليا واقليميا ودوليا ويعود بالنفع الكبير عليها)

إنها مصر الواعدة التي يستحقها كل المصريين

*رئيس مجلس جمعية المعماريين المصريين رئيس اتحاد افريقيا للمعماريين AUA الاسبق ، نائب رئيس الاتحاد الدولي للمعماريين UIA الاسبق